# إشكالية المجال القروي بموريتانيا ومساهمة القطاع الزراعي في التنمية الريفية المستدامة

Contribution of Agricultural Sector in the Sustainable Development of Rural Mauritania

**د. عبد الله سيدي محمد أبنو**
**أستاذ الجغرافيا البشرية كلية الآداب والفنون، جامعة حائل، السعودية**



| تاريخ الارسال | تاريخ القبول | تاريخ النشر |
|---|---|---|
| 2019/02/19 | 2019/05/24 | 2019/09/23 |



**ملخص:**

يكتسي موضوع العالم القروي ومساهمة النشاط الزراعي في التنمية المحلية المستدامة مكانة بالغة الأهمية على مستوى الخطاب السياسي لدى الفاعلين المحليين وكذا على المستوى الأكاديمي لدى الباحثين والدارسين في موريتانيا، وقد أسهمت حداثة موضوع التنمية المحلية والتطور الحاصل على مستوى أدوار الدولة في محاولتها لمواكبة التطورات الإقليمية والدولية التي تعرف إشراكا لمختلف مكونات المجتمع في تحمل مسؤولية الفعل التنموي مع مراعاة ما يوجد من موارد على اختلافها في مجال معين مع حسن تدبيرها واستعمالها ، الشيء الذي جعل الموضوع يأخذ طابعا مهما لدى المهتمين بهذا الشأن.

تتناول هذه الدراسة بالبحث والتحليل إشكالية التنمية في العالم القروي بموريتانيا ومدى مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الريفية المستدامة؛ ويهدف البحث إلى إبراز أهم المشاكل التي تعيق القطاع الزراعي في موريتانيا؛

ولدراسة تلك الاشكالية وتحقيق تلك الأهداف تبعت الدراسة مجموعة من المناهج كالوصفي والتحليلي والمقارن....

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة والقيمة الخاصة بالمجال الريفي الموريتاني؛ واقترحت مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تنمية المجال الريفي الموريتاني.

**الكلمات الدالة:** العالم القروي–التنمية المحلية – التنمية المستدامة–الزراعة

Abstract :

The rural sector and its sustainable development in Mauritania is of great importance both to local politicians and academics and researchers. Recent efforts by the state to revamp development in this sector and widening participation among stakeholders, contributed in growth of interest in this field. The state's increased interest stems from the view that sustainable agricultural development is key to holistic rural development. This ambitious goal is achievable given the rich resources available. However, some challenges impeded this achievement.

This study investigated the main obstacles of sustainable rural development in Mauritania and concluded to a listing of the challenges along with suggested solutions.

Keywords: Rural Domain - Local Development - Sustainable Development - Rural Development - Agriculture.

مقدمة:

يشكل المجال القروي بموريتانيا كل الحيز الجغرافي الخارج على نطاق المدارات الحضرية، ويشكل العالم القروي إلى حد قريب المجال الاستيطاني للساكنة الموريتانية كما شكل الترجمة الفعلية الاجتماعية والمجالية للأنشطة الفلاحية.

وتعتبر موريتانيا مجالا ترابيا شديد الخصوصية، يعاني مجموعة من المعوقات الاقتصادية والاجتماعية، كما يشكل أرضا خصبة لتحقيق تنمية محلية مستدامة، نظرا لما يزخر به من موارد اقتصادية واجتماعية ومؤهلات طبيعية تحتاج إلى تدبير وإعادة هيكلة وحكامة جيدة .

ويقطن بالعالم القروي بموريتانيا اليوم حوالي 45% من الساكنة، هذه النسبة في تراجع مستمر لعدة عوامل منها :

تزايد حجم المدن وتوسعها من خلال توسيع المدارات الحضرية للمدن الكبرى والصغرى والمتوسطة بإضافة مجالات كانت إلى عهد قريب مجالات قروية صرفة.

- ترقية بعض المراكز القروية إلى درجة مراكز حضرية خلال التقسيم الإداري الأجنبي.
- الهجرة القروية وما تعرفه الأرياف الموريتانية من مشاكل تهم ; الفقر، البطالة، تراجع وتيرة النشاط الفلاحي بسبب التغيرات المناخية (الجفاف) ونقص في التجهيزات السوسيو اقتصادية.

كل هذه العوامل أصبحت تشكل عائقاً أمام تبني سياسة قروية تهدف إلى تنمية المجالات الريفية وتهدف بالأساس إلى الرفع من المستوى المعيشي للسكان وتأهيل المجالات القروية في إطار التنمية المستدامة

تنطلق الدراسة من فرضية عامة مفادها أن تحقيق تنمية محلية مستدامة رهين بتدبير جيد لكل الموارد الاقتصادية.

ويهدف البحث إلى إبراز خصائص القطاع الزراعي ودوره في التنمية المستدامة في موريتانيا، من خلال رصد أهم المؤهلات والمعيقات و طرح بعض الاقتراحات والتوصيات.

## أهمية الموضوع وحدوده:

موريتانيا بلد ذو نزعة ريفية أساسا، أي أن الوسط القروي كان يشغل ولازال مكانة مهمة في كل الميادين على المستوى الوطني وخاصة الاقتصادية والاجتماعية والمجالية. وإذا كان النشاط الفلاحي يعتبر القطاع المهيمن في كل المجالات القروية الموريتانية، بل الأحادي في كثير من الأحيان، فإن السياسة الفلاحية الموريتانية ركزت اهتمامها أساسا على المناطق السهلية، في حين ظلت المجالات القروية في المناطق الجافة، وشبه الجافة تعيش في الظل لمدة طويلة، مما جعلها تفتقر إلى التجهيزات الأساسية، بالإضافة إلى انتشار الأمية والفقر والبطالة، ومما يزيد في تأزم وتفاقم أوضاع السكان القرويين بموريتانيا، تردد سنوات الجفاف.

هذا التوجه أدى إلى خلخلة المجتمع القروي، مما سبب في تدهور سريع للبنيات التقليدية في بعض المناطق النائية التي حافظت على نمط تقليدي للإنتاج، حيث عرفت تطورا اقتصاديا واجتماعيا مبنيا على عوامل الدينامية الداخلية، ونتيجة لهذا الوضع أصبحت هناك انعكاسات سلبية في كثير من الأحيان.

وقد عان المجال القروي الموريتاني بالإضافة إلى الأمية والبطالة، من طبيعته الجغرافية الموسومة بالعوائق الطبوغرافية والمناخية التي تزيد من صعوبة تحقيق التنمية، وترفع من كلفة إنشاء البنية التحتية الأساسية والاجتماعية والاقتصادية.

انطلاقا من هذه الأوضاع، تتضح لنا أهمية الموضوع المرتبط أساسا بكيفية النهوض بمجتمع قروي في مجال إمكانياته جد محدودة، وغير مستغلة على الوجه الأكمل.

## دوافع الموضوع:

لا شك أن الريف الموريتاني قد أنجز به ولازالت تنجز به مجموعة من المشاريع التنموية، التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية والمجالية في المجالات القروية، إلا أنه ورغم كل هذه الجهود المبذولة ظل السكان يعيشون تحت عتبة الفقر في ظروف سيئة أمام شح الطبيعة والتهميش والعزلة في غياب الطرق والمسالك للتزويد بالحاجيات الضرورية للحياة، أمام هذه الأوضاع فإن الهدف الموضوعي من هذه الدراسة يتمثل في:

- تشخيص واقع التنمية القروية بهدف تحديد المعوقات والإمكانات وترتيبها حسب الأولويات؛
- القيام بدراسة تقييمية لبرامج ومشاريع التنمية التي عرفتها المنطقة، وبالخصوص الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر.
- المساهمة في تقديم اقتراحات وإجراءات توجيهية كفيلة بتهيئة المجال القروي وتنميته؛

## إشكالية البحث:

واعتبارا لصعوبة الموضوع الذي نحن بصدد معالجته سنحاول أن نركز في هذه الإشكالية على طرح مجموعة من الأسئلة، ووضع بعض الفرضيات التي يمكن، لأي استراتيجية للتنمية القروية، أن تأخذها بعين الاعتبار في محاولتها للنهوض بالعالم القروي وتنميته تنمية محلية مستدامة.

- ما هي أهم المعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي يتميز بها الريف الموريتاني؟
- ماهي أهم مؤشرات التنمية البشرية في المجال القروي الموريتاني؟
- ماهي مساهمة القطاع الزراعي في التنمية القروية؟ وإلى أي حد ساهم القطاع الزراعي في التنمية القروية المستدامة في العالم القروي الموريتاني؟

## ب- فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية عامة مفادها أن تحقيق تنمية قروية مستدامة رهين بتدبير جيد لكل الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العالم القروي. وأمام محدودية الانجازات في المجال

القروي الموريتاني مقابل التدخلات التي عملتها الدولة وضعف البنيات التحتية الريفية القائمة، لا يمكن تحقيق التنمية المرجوة بالاعتماد فقط على النشاط الفلاحي. لذا فإن تحقيق هذه التنمية يحتم خلق وتطوير أنشطة أخرى غير فلاحية (السياحة القروية، الصناعة التقليدية، الصناعة التحويلية ...)؛ بالإضافة إلى اعتماد مقاربة تشاركية بإمكانها تقريب وجهات النظر وتوحيدها من أجل مستقبل أفضل للمنطقة، كما أنها تضمن مساهمة السكان المحليين في إنجاح المشاريع التنموية من خلال قيامهم بما يتوجب عليهم عمله (عناية، صيانة ...)؛ ونظرا للتحديات التنموية التي تتطلبها المنطقة، فإن هذا الوضع يفرض تظافر الجهود المحلية والوطنية وحتى الدولية.

## منهجية البحث:

نظرا لتعقد المشاكل المرتبطة بالعالم القروي وبتنمية ومعالجتها وبالدراسات الكمية، فإن مقاربة تشاركية ذات طابع شمولي تفرض نفسها بإلحاح، مما يستوجب تتبع مناهج علمية عدة: أهمها الوصفي والاستقرائي والتحليلي.

### أولا: مفهوم التنمية:

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، فقد أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بعملية التنمية.

وإذا كانت مسألة التنمية كممارسة بمعناها الواسع، يمكن ربطها بمحاولات الإنسان البدائي في صراعاته الأولى مع مختلف مظاهر الطبيعة من أجل البقاء والاستمرار. فتجدر الإشارة إلى أن مفهوم التنمية (Développement)، برز بصورة أساسية بعد الحرب العالمية الثانية، وحركات الاستقلال التي عرفتها المستعمرات القديمة، حيث اكتسبت عمليات التنمية في البداية طابعا اقتصاديا، بإحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين، والتي ترمز إلى إعادة بناء اقتصاد هذه الدول، ليساير المستوى الذي عرفه الاقتصاد المتقدم. ثم بدأ يكتسي طابعا اقتصاديا واجتماعيا مندمجا، ذلك أن

قصرها على أحد هذين الجانبين، إنما هو من قبيل السير على ساق واحدة[1]. وبالتالي فقد أصبحت تهدف إلى إكساب هذه المجتمعات، القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجيات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، وبالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجيات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

هذا المصطلح الذي استعمل من طرف الغرب، كما استعمل من طرف الحكومات المستقلة التي تولت أمر الدول المتحررة، كان يعبر إذن عن ضرورة تعديل الاقتصاد، وإصلاح الأوضاع الاجتماعية بغاية الوصول إلى مستوى الدول الصناعية. فمفهوم التنمية لدى كثير من الاتجاهات النظرية، يتكون من ثلاث مكونات: الاقتصاد، المجتمع، الثقافة.

- فالتنمية الاقتصادية هي قبل كل شيء تنمية قوى الإنتاج، التي تكون عمل الإنسان وقواه الإنتاجية؛
- أما التنمية الاجتماعية فيمكن اعتبارها، السياق الذي يؤدي إلى رفع مستوى عيش السكان، هذا المستوى المعيشي الذي يضم: التغذية، الصحة، السكن، العمل[2].
- التنمية الثقافية فهي البعد الأكثر إهمالا، وقد برز في السنوات الأخيرة ما يسمى بالتخطيط الثقافي، الذي يساعد على بلورة السياسات الثقافية المختلفة، ويعتبر العمل الثقافي مدخلا رئيسيا

[1] - عبد السلام فراعي: "التنمية المحلية, دوافعها وأقطابها"، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس، مجلة القانون والاقتصاد، العدد 9، (1993). ص 49.

[2] - محمد ميوسي: "قراءة في مفهوم التنمية", مجلـــة كلية الآداب و العلوم الإنسانية, بني ملال, مطبعة الصباح الجـــديدة. العدد 3، (2001) ص 183.

لإدماج الفرد في محيطه ومجتمعه، وتوعيته بدوره الحقيقي اتجاه مصيره ومصير مجتمعه وبيئته بصفة عامة[3].

ولقد تعددت في الواقع الزوايا التي ينظر بها البعض إلى قضية التنمية ومفهومها: إذ أن هناك عديدا من التصورات لمفهوم التنمية، ولكن أغلب هذه التصورات والمفاهيم تقوم بصورة جوهرية على اعتبار أن التنمية تتمثل في القدرة على الارتفاع المنتظم بإنتاجية عمل العاملين، وزيادة المنتجات، وتوفير رفاهية متزايدة من خلال تغييرات هيكلية، تتناول بالضرورة ظروف وأوضاع الإنتاج الاجتماعية، والتصدي لإحلال تكتيك إنتاجي أرقى، واستخدام وسائل إنتاجية أحدث وأكفـــأ، مع السعي الجدي لتحقيق إشباع متزايد للحاجات على مستوى كل من الفرد والمجتمع[4].

إلا أنه وكما نعرف، فقد اتسعت مفاهيم لفظة التنمية، ولم تعد قاصرة على تشجيع الإنتاج، فالتنمية بمفهومها الحديث، تعبر عن مجموعة من التحولات الحقيقية في حركة المجتمع، وغايتها تحقيق ظروف أفضل للمواطنين.

وهذا ما أثاره التعريف الذي أورده المجلس الوطني للشباب والمستقبل: "التنمية هي مسلسل من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمجالية، يقتضي تحريكه توفير الشروط الأساسية ،ووضع الميكانيزمات الضرورية لسيره، كما يتطلب أيضا ترشيد الاختبارات الاستراتيجية على المستوى القطاعي، وضمان تمفصل الأهداف المسطرة على المستوى المحلي مع الاستراتيجية العامة"[5].

---

[3] - عبد السلام فراعي: "التنمية المحلية, دوافعها وأقطابها"، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس، مجلة القانون والاقتصاد، العدد 9، (1993) ص 54.

[4] - خيري عزيز: "قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي", منشورات دار الآفاق الجديدة. ص 300.

[5] - المجلس الوطني للشباب والمستقبل: "تنمية الأقاليم الشمالية, أوراش المستقبل", دورة استثنائية، 18 يوليوز 1996، ص109.

وحسب تعريف الأمم المتحدة، فمصطلح تنمية المجتمع قد ظهر في الاستخدام العالمي ليشير إلى العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة، ومساعدتها على المساهمة الكاملة في التقدم القومي[6].

فعلى ضوء هذا التعريف، نلاحظ أن الأمم المتحدة حددت لكل طرف دوره في عملية التنمية، حيث السكان والحكومة ملزمان بالتعاون والتشارك لتحقيق هذا الهدف، فارتباط السكان بقضية التنمية يحولهم إلى عنصر إيجابي، وذلك من خلال الإيمان بقضية التقدم وتكريس الجهود لتحقيقها، فعملية التنمية تتطلب أولا وقبل كل شيء ليس فقط مساندة السكان، وإنما مشاركتهم الفعلية وتحسيسهم بأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبوه جماعة في أداء المهمة التنموية الصعبة، التي يتعذر إحداثها بسهولة وبدون تضحيات اجتماعية واقتصادية، وتعتبر مشاركة الجماهير في العمل التنموي ضرورة حضارية واستراتيجية تعبيرية عن الحياة الديمقراطية، إذ بمقتضاها يتمكن المواطنون من التشاور وتبادل الرأي حول قضاياهم المصيرية، وبالتالي الوصول إلى بلورة امتيازات تهم الجماعة[7].

وهكذا اتضح بالملموس أن عملية وبرامج التنمية لا يجب أن تملى من الأعلى، بل هي عملية تحتية بالدرجة الأولى، ولا جدال في أن هذا التصور شكل نقلة نوعية على صعيد التصورات التنموية. أما طبيعة تدخل الدولة في هذا المجال فيجب أن تتماشى أهدافها مع المستوى الجغرافي المقصود، فعندما يتعلق الأمر باستراتيجية عامة، فإن الأهداف تصاغ على مستوى وطني عام "MACRO" وعندما يتعلق الأمر بقضايا محلية، فإن الأهداف والتدخل يتم على مستوى محلي ومجهري MICRO[8].

---

[6] - محمد ميوسي: مرجع سابق, ص 183.

[7] - عبد السلام فراعي: مرجع سابق، ص 45.

[8] - محمد ميوسي: مرجع سابق، ص 184.

ولاحقا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية والقطاعات المختلفة، حيث نجد هناك التنمية الفلاحية، التنمية القروية، التنمية الجهوية، التنمية المحلية، التنمية المندمجة، التنمية المستديمة...

ويلاحظ أن مجموع المفاهيم الفرعية المرتبطة بمفهوم التنمية ترتكز على قطاعات ومجالات يصعب حصر التلاحم فيما بينها، حيث أن تأثيراتها تبقى متعارضة وفي بعض الأحيان متداخلة بعضها ببعض لها اتجاهات متعددة ومتضادة بالنسبة لمختلف الفئات الاجتماعية.

## أولا: المعطيات الطبيعية

### 1- الموقع الجغرافي

موريتانيا بلد مترامي الأطراف تبلغ مساحته 1.030.700 كلم2 ويقع بين خطي العرض ° 10 شمالا وبين خطي الطول° 10 -°14 و27 -30 غربا. وبذلك فهو يحتل موقع حلقة الوصل بين إفريقيا الغربية وإفريقيا الشمالية، إذ تحده من الشمال الشرقي الجزائر ومن الشمال والشمال الغربي المغرب والصحراء الغربية ومن الشرق والجنوب الشرقي مالي ومن الجنوب الغربي السنغال ومن الغرب المحيط الأطلسي.

### 2- عناصر الوسط الطبيعي

يتأثر الوسط الطبيعي الموريتاني تأثرا عميقا بالجفاف الذي يضرب البلد منذ سبعينات القرن الماضي، وقد أسفر تضافر نتائج هذا الجفاف مع تأثيرات الضغط البشري عن تدهور البيئة على العموم الأمر الذي كان له انعكاس واضح على ظروف معيشة السكان وتوزيعهم على المجال.

#### أ- التضاريس والمناخ

تحتل السهول والهضاب المسطحة معظم أجزاء التراب الموريتاني، وتمثل هذه الهضاب أشكال التضاريس الأكثر ارتفاعا. توجد أساسا في تيرس الزمور حيث تقع كدية الجل التي يبلغ ارتفاعها 915م، وفي آدرار ولعصابه والحوض وتكانت حيث يبلغ الارتفاع زهاء 500م أما باقي البلد، فيتميز

على العموم بالانبساط مع وجود (قفار شاسعة) المجابات الكبرى، (آوكار) وعلى الساحل الأطلسي، الصخري في جزئه الشمالي والرملي في جزئه الجنوبي، تتعاقب السباخ والكثبان الحية.

وعلى الصعيد المناخي، تمثل القفار ثلثي إجمالي مساحة البلد، حيث لا يتلقى سوى جزء يسير من الإقليم( 11%) أكثر من 200مم سنويا وخارج هذا الجزء، تتراوح المعدلات المطرية السنوية ما بين 0-100مم في وسط وشمال البلد، كما تتميز درجات الحرارة بالارتفاع على العموم إذ تتراوح متوسطاتها الدنيا ما بين 28 درجة في الشمال الغربي و 36 درجة في الجنوب الشرقي.

وقد أدى تراكم العجز المطري المتكرر منذ جفاف السبعينات والثمانينات إلى انزلاق خط مطر 100مم مسافة 100 إلى 200كلم نحو الجنوب، محولا بذلك مساحة 150.000كلم2 من الأراضي إلى صحاري قفار وأسفر هذا الانزلاق الكبير صوب الجنوب لخطوط المطر عن انجراف التربة واختفاء جزء كبير من الغطاء النباتي نجما وشجرا.

كما أدت الظروف المناخية الصعبة للغاية خلال السنوات الثلاثين الماضية وكذا الأنماط غير الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية إلى خلق اختلال قاتل في التوازن بين الإنسان ووسطه انعكس في تدهور نظم الإنتاج الزراعي الغابوي والرعوي وإفقار سكان الأرياف.

**3- الموارد المائية:**

لا يملك البلد مجاري مائية، باستثناء نهر السنغال الذي يتقاسمه مع مالي والسنغال المجاورين. وتتمثل باقي المياه السطحية في روافد وشعب نهر السنغال مثل وديان كاركور وكنوركول وكندي وفي البحيرات والبرك والخلجان المؤقتة بهذه الدرجة أو تلك كبحيرتي ألاك والركيز وتامورت النعاج. وتتوقف المياه السطحية آليا على الأمطار السنوية، وقد تسنى انتظام تدفق مياه نهر السنغال بفضل بناء سدي مننتالي وجاما في إطار منظمة استثمار نهر السنغال. ويوجد معظم المياه الجوفية المعروفة في جنوب وجنوب غرب البلاد .وأهم المخزونات المائية هي البحيرات الجوفية للترارزة وبنشاب وبلنوار والبحيرة الطمبية لحوض نهر السنغال.

وهذه المخزونات المائية هي في معظمها متحجرة وغير متجددة بالتالي باستثناء البحيرة الطمييية لحوض نهر السنغال التي يغذيها فيضان النهر سنويا. ومن جهة أخرى ، ونظرا لقرب المحيط وجفاف المنطقة، فإن هذه المستودعات معرضة لخطر غزو الملوحة في العمق ، إذ تقع الجبهة الملحية على بعد خمسين كلم تقريبا شرق انواكشوط.[9]

**ثانيا: السكان**

ارتفع عدد سكان موريتانيا من حوالي 500.000نسمة سنة 1944 إلى 1.097.800 نسمة سنة 1965 وإلى 1.338.800 سنة 1977 وإلى 1.864.200 نسمة سنة 1988 وإلى 2.508.159 نسمة سنة 2000 ووصل العدد الكلي للسكان في موريتانيا حسب إحصاء 2013 إلى أزيد من 3.537.368 نسمة[10]

وترجع هذه الزيادة السريعة لعدد السكان إلى معدل تزايد سنوي مرتفع 2.9% ما بين سنتي 1977 و 1988 و2.4% ما بين سنتي 1988 و 2000 ويفسر هذا ارتفاع معدل الولادة 50 سنة 1977 و43.3% في نهاية التسعينات و43.9% سنة 2000 في وقت عرف فيه معدل الوفيات تراجعا ملحوظا 21.2% ما بين سنتي 1982 و1986 و 13.4% سنة 2000 نتيجة لتحسن التغطية الصحية وظروف المعيشة بوجه عام[11]

وقد عرفت ظاهرة الهجرة زخما كبيرا جراء الجفاف والتصحر اللذين استتبعا نزوحا ريفيا جماعيا مما أدى إلى تحضر البدو وقيام حركة تمدن متسارعة. وهكذا تراجعت نسبة الريفيين البدو بشكل كبير، حيث أصبحوا أقلية ضئيلة للغاية بعدما كما أكثرية ساحقة فتقلص عددهم من 73% سنة 1965 إلى 32.9% سنة 1977 وإلى 11.4% سنة 1988 ووصل العدد إلى أقل 5% سنة

[9]– التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة 2000، ص، 14

[10]– المكتب الوطني للإحصاء، الإحصاء العام للسكان والمساكن 2013، أغسطس 2014، ص: 15

[11]– التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة، ص: 15

2000 كما سجل معدل التمدن تزايدا ملحوظا أيضا: فارتفع من 3% سنة 1962 إلى 23% سنة 1977 ثم وصل العدد إلى 41% سنة 1988 ليصل العدد إلى 53% سنة 2000.

**ثانيا: المعطيات المتعلقة بالتنمية القروية بموريتانيا:**

اذا ما اخذنا الترتيب العالمي لبرنامج الامم المتحدة للتنمية فإن وضعية التنمية البشرية بموريتانيا عرفت تراجعا بحيث انتقلت موريتانيا من الرتبة 157 عالميا حسب مؤشر التنمية البشرية سنة 1995 الى المرتبة 123 عالميا سنة 1999 ليصعد الى المرتبة 126 عالميا سنة 2003 – التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2003– عند الحديث عن مؤشرات التنمية البشرية فنحن نتحدث عن معدلات رئيسية تهم الخدمات الاجتماعية الاساسية من تعليم وصحة وامية ثم معدلات الفقر والاقصاء الاجتماعي ونسب البطالة واتجاهاتها.

وبغية دفع عملية النمو الاقتصادي وترسيخ النمو. لابد من وضع استراتيجية لتنمية المصادر البشرية، وتعميم الاستفادة من الخدمات الأساسية (التعليم، العلاجات الطبية، الماء الصالح للشرب، الصرف الصحي، الطاقة...إلخ) لأن هذه الخدمات لا غنى عنها بالنسبة لتنمية بشرية مستدامة. وأي صعوبة في الاستفادة منها يمكن أن تقلل من إمكانية ممارسة نشاطات مدرة للدخل. لكن ما هي أهم التوجهات التي وضعتها الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر في إطار التنمية البشرية المستدامة ومدى استفادة المجتمع القروي من الخدمات الاجتماعية الأساسية ؟ وما هي انعكاساتها على المجتمع الريفي القروي في موريتانيا؟

**التعليم:**

شهد النظام التربوي الموريتاني نموا كميا هاما خلال العقد المنصرم بفعل الطلب المتزايد على التمدرس والمرتبط بالنمو الديمغرافي للسكان. وقد تجسدت الأولويات التي منحتها الدولة لهذا القطاع

في زيادات في ميزانيات الاستثمار والتسيير، ولو كانت حصة التهذيب في الناتج الداخلي الخام قد انخفضت.[12]

غير أن اختلالات ونقائص كبيرة، لا تزال تؤثر سلبا على أداء ونجاعة القطاع على مستوى التسيير المركزي وتتعلق أهم المشاكل ب: [13]

- ✓عدم الصرامة في تحديد ورقابة أهداف القطاع.
- ✓ عدم الشفافية في تسيير العمال.

ج- نقص نظام المعلومات الإحصائية.

د- ضعف إجراءات إعداد الميزانيات السنوية.

ويواجه التعليم بمستوياته الثلاثة مشاكل عدة. إذ تعودُ المشاكل التي يواجهها التعليم ما قبل المدرسي في الأصل إلى تزايد الطلب بشكل سريع، وإلى ضعف طاقات الاستقبال. ذلك أن عمل القطاع في مجال تنظيم ورقابة التسيير، تناقص كما هي الحال بالنسبة لتكوين عمال التأطير.

وفيما يخص التعليم الأساسي، يلاحظ أن عرض التمدرس لم يكن متساويا في جميع الولايات، حيث لا تزال بعض الفوارق قائمة سواء تعلق الأمر بفتح الحجرات المدرسية أو بالكفالات المدرسية. ويلاحظ بصفة خاصة وجود نسبة مرتفعة جدا من المدارس ذوات السلك غير المكتمل في بعض التجمعات القروية، وتمثل النسبة على المستوى الوطني (82,4%)[14] ولذلك قد يحدث في أغلب الأحيان أن التلميذ لا يترك المدرسة بل أن المدرسة هي التي تترك التلميذ.

ويعتبر العالم القروي اكبر خزان لظاهرة الفقر بجميع مستوياته وتجلياته البنيوية والظرفية، فالفقر من بين الحواجز التي تحول دون ولوج الفتاة القروية إلى المدرسة ، ذلك أن الآباء عاجزون عن تحمل مصاريف الدراسة لمجموعة من الأطفال في آن واحد فيضطرون إلى الاختيار والذي يكون

[12] – الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، يناير 2001، ص: 36

[13] – الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، يناير 2001، ص: 36

[14] – الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، يناير 2001، ص: 36

غالبا على حساب الفتيات، كما ترى الأسر في الفتيات يدا عاملة تساعدها في تحمل أعباء الحياة وتساعدها في الأعمال المنزلية وتربية المواشي بل ترسلها أحيانا كخادمات في البيوت في المدن لتعيل أسرها ، كما أن هشاشة البنيات التحتية القروية بدورها تساهم في هذه الظاهرة ، إذ أن تشتت المساكن القروية يحول دون قرب المؤسسات التعليمية من مساكن الأطفال فيضطرون بذلك إلى قطع العديد من الكلومترات للوصول إلى المدرسة. وفي غياب تام لوسائل النقل مما يزيد المهمة صعوبة كما إن قسوة الظروف الطبيعية تساهم بقسط كبير في جعل الالتحاق بالمدرسة أمرا صعبا للجنسين ناهيك عن الفتاة.

كما توجد كذلك عوائق سوسيو ثقافية تتعلق بجهل الآباء بإيجابيات التعليم يحدو بهم إلى القول بعدم أهمية تمدرس الفتاة مادام مصيرها المكوث بالبيت ، لكنهم يغفلون حقيقة مهمة حتى بالنسبة للنهوض بمسؤولية البيت بما في ذلك تربية الأطفال.

فالأم تحتاج إلى قسط من التعليم ليتسنى لها الاضطلاع بمسؤولية الأمومة في ظروف حسنة. كما أن الآباء يعتبرون تعليم الفتاة أمرا يحدث اضطرابا في تماسك المجتمع القروي الشيء الذي لا ينسجم مع قيم الأنوثة وخصوصياتها ، بالإضافة إلى العديد من المبررات الواهية كالحرص على عرض الفتاة ورفض الاختلاط واعتبار المدرسة مضيعة لمستقبل الفتاة تحول بينها وبين مهام الزوجة والأم المستقبليتين.

ومن المعروف أن التزايد الكمي للسكان يواكبه مشكلة نوعية التعليم المقدم، وضعف النتائج الملاحظة من حيث فعاليته، وخاصة ما يتعلق بتصور وإنتاج وتوزيع الكتب المدرسية على التلاميذ والدلائل التربوية على المدرسين. وتتضافر تلك العوامل لتسبب سوء نوعية التعليم المقدم. وضعف النتائج المعاينة في مجال فعاليته خصوصا في المجال الريفي.

ولم يُمكنْ التزايد السريع لمؤسسات التعليم الثانوي، من الحفاظ على الانسجام التربوي داخل كل مؤسسة. فقد مكن غياب خريطة مدرسية عاملة في فتح المؤسسات دون مبرر تربوي. ولنفس الأسباب، لم تواكب التجهيزات والمعدات الضرورية الوتيرة التي تفرضها الزيادة. إذ يبلغ عدد

التلاميذ على مستوى كل طاولة حوالي 3.5 تلميذا على مقعد ذي مكانين على المستوى الوطني[15]. كما أن المجال القروي يجلس أكثرية التلاميذ فيه على أرضيات الحجرات التي غالبا ما تغيب فيها الأرضيات المهيأة. هذه الوضعية أدت إلى أن نسبة الاستمرارية في المدرسة تظل ضعيفة(من أصل 1000 تلميذ يصل 560 فقط منهم إلى السنة الأخيرة، وينجح منهم 210 في الباكالوريا).[16]

إن هذا التسرب الذي لا يقل أهمية عن التسرب الملاحظ على مستوى التعليم الأساسي، خصوصا في المجال القروي، يرجع إلى التكلفة المرتفعة لتنقل الأسر لتدريس أبنائهم. وقد أدى غياب سياسة وطنية محكمة إلى تطور غير مبرمج للتعليم العالي، ونتج عنه اكتظاظ أعداد الطلاب في نواكشوط، –التي تتركز فيها مؤسسات التعليم العالي– مقارنة مع البلدان ذات المواصفات الاقتصادية والاجتماعية المماثلة لموريتانيا. إضافة إلى عدم التمكن من معرفة حاجيات البلاد الكمية والنوعية من التكوينات[17]

أما فيما يتعلق بمحو الأمية فما زالت مؤشراته تدعو للقلق، على مستوى القروي رغم أن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر نصت على أهداف أهمها:[18]

✓ القضاء على الأمية، والإسهام في خلق مجتمع متعلم. وعلى المدى المتوسط يسعى الهدف الرئيسي إلى تخفيض نسبة الأمية إلى 20% سنة 2004. وهو ما لم يتحقق حتى الآن على المستوى الوطني.

ولهذا الغرض ركزت الاستراتيجية على أربعة محاور للقضاء على الأمية: [19]

1 –دعم الوسائل المالية واللوجستيكية

---

[15] – نفس المرجع ونفس الصفحة

[16] – نفس المرجع ونفس الصفحة.

[17] – الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، يناير 2001، ص: 37

[18] – الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، يناير 2001، ص: 38

[19]- REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE, CADRE STRATEGIQUE DE LUTTE CONTRE LA PAUVRETE, JANVIER 2001, p: 34

2- دعم كفاءات مدرسي محو الأمية ومسؤولي الهياكل المكلفة بإعداد وبرمجة ومتابعة وتقييم برامج محو الأمية.

3-تحسين البرامج والمناهج.

4- إشراك الأطر بشكل أفضل في مجهود محو الأمية عن طريق التأطير والتكوين والدعم اللوجستيكي.

إلا أن النشاطات التي قيم بها في هذا المجال ما زالت دون المستوى المطلوب. ولم يستفد منها المجتمع الريفي رغم البرامج المطروحة لذلك.

**- الصحة:**

يعاني النظام الصحي من عدة نقائص تحد من إمكانياته في مواجهة مشاكل الصحة العامة. وعلى مستوى العلاجات الأولوية لا تزال نوعية هذه العلاجات ضعيفة جدا رغم الجهود المبذولة في التكوين والزيادة المعتبرة لعدد الأطباء في البلد، لا يزال العدد ناقصا وسيء التوزيع. ثم أن مستوى حفز عمال الصحة يظل هو الآخر ناقصا. ويُظهر تسيير وتنظيم قطاع الصحة هو الآخر العديد من الاختلالات في سيره. حيث لا تزال المصالح المركزية بالفعل معاقة بنقص المصادر البشرية كما وكيفا، وبقلة الوسائل اللوجيستيكية، كما أن الإدارات الجهوية للعمل الصحي والاجتماعي ليست فاعلة بما فيه الكفاية.

وتتمثل الأهداف العامة التي رسمتها هذه الاستراتيجية في مجال السياسة الصحية إلى تزويد كل قرية يتجاوز عدد سكانها 1500 نسمة بوحدة صحية. وكل مركز إداري تتجاوز ساكنة 10.000 نسمة بمركز صحي من فئة (ب) وكل مقاطعة يتجاوز سكانها20.000 نسمة بمركز صحي من فئة (أ) وكل مقاطعة يتجاوز سكانها 40.000 نسمة بمستشفى مقاطعة. ويجب على كل وحدة من تلك

الوحدات الصحية، أن تكون قادرة على توفير مجموعة دنيا من النشاطات تناسب مستوى خدماتها، وتضمن تقديم العلاجات الأساسية جيدة النوعية. أما الأهداف الخاصة فإنها تسعى إلى: [20].

✓ تخفيض نسبة وفيات الأطفال إلى 50% في أفق 2010 وإلى40% في أفق 2015، ونسبة وفيات الأطفال والمواليد إلى 45% في أفق 2010 وإلى 35% في أفق 2015 ونسبة وفيات الأمهات إلى 450 لمائة ألف في أفق2010 وإلى 250 لمائة ألف في أفق 2015.

وبغية بلوغ هذه الأهداف تتمحور استراتيجية قطاع الصحة الموجهة إلى السكان حول ثلاثة محاور عملية كبرى:

1-تحسين الحالة الصحية للسكان، وتخفيض نسبة الإصابة بالمرض والوفيات المرتبطة بالأمراض الرئيسية.

2- دعم المساواة والتوعية والفعالية فيما يعنى العلاجات الأساسية وضمان الاستفادة منها.

3- تطوير وسط ملائم للصحة.

ورغم وضع هذه الأهداف إلا أن تطبيقها على أرض الواقع ظل مستحيلا من قبل السلطات العمومية، ذلك أن المجال القروي في موريتانيا مازال معاقا نظرا للغياب الكلي للمراكز الصحية، مما يعني أن التوجهات التي طرحتها الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر مازالت دون التوقعات المطلوبة، خصوصا في الوسط الريفي النهري الذي يعاني من النقص الشديد في البنى التحتية التعليمية، والصحية مما ينعكس سلبا على شمولية التنمية المستدامة داخل البلاد الموريتانية عموما وفي الوسط القروي خصوصاً

**التغذية:**

يشكل سوء التغذية في مختلف أشكاله، ظاهرة منتشرة في الريف الموريتاني، وسببا أساسيا لوفيات الأطفال والنساء. وتظهر بعض الدراسات التي قامت بها مختلف المؤسسات المعتنية بالطفل أن

[20] – الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، يناير 2001، ص: 39

هناك عجزاً في نسبة تغذية قدره 40%، ونسبة سوء التغذية الشديد بنسبة 8%، ويبلغ انتشار الكزاز والخناق والسعال الديكي 30.9% ولوحظ من ناحية أخرى أن ما بين 5 و12% من المواليد يقل وزنهم عند الميلاد عن 2500غرام، وأن 60% من النساء الحوامل يعانون من فقر الدم.[21]

وقد تجسد غياب مقارنة متعددة القطاعات لتسوية مشكلة سوء التغذية في انعدام سياسة وطنية للتغذية محددة بشكل واضح، إضافة إلى غياب الوضوح في تحديد الأولويات، ومنح المسؤوليات المؤسسية بغية إنجاز خطة عمل متشاور عليها في مجال التغذية، وقادرة على أن يكون لها أثر حقيقي على السكان. وكان من أهم الأهداف الرئيسية للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر هو:[22]

- ✓ تحسين الحالة الغذائية للسكان بشكل عام والمجموعات الضعيفة خاصة(الأطفال من0 إلى3 سنوات، والنساء الحوامل في الفصل الأخير والمرضعات من 0 إلى 6 أشهر).
- ✓ التوصل إلى وضعية غذائية مرضية في البلاد، والحفاظ على جودة حالة تغذية المواطنين.

إلا أن هذه الأهداف ظلت محدودة التنفيذ والبلوغ خلال المرحلتين من تنفيذ هذا الإطار الاستراتيجي.

**الماء الصالح للشرب:**

يبدو لأول وهلة أن موريتانيا، وهي بلد صحراوي وساحلي، عليها أن تواجه مشاكل خطيرة في مجال الماء السطحي منه والباطني. غير أننا إذا ما اعتبرنا الإسهام المحتمل والدائم للنهر السنغالي، والذي تتقاسمه موريتانيا مع البلدان المجاورة، فإن حصة الماء المتوفرة بالمقارنة مع الاستهلاك تجعل موريتانيا من أغنى الدول بالماء.

غير أن الاستفادة من تلك الموارد المائية وتسييرها يشكلان عائقا أمام تعبئة معتبرة، أضف إلى ذلك أن التنافس حول مختلف استخدامات الماء (الزراعة، تربية الماشية، الماء الشروب...) سيصبح

[21] – الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، يناير 2001، ص: 41

[22] – الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، يناير 2001، ص: 41

أشد حدة أكثر فأكثر. ذلك أن التوفر على موارد مائية بكمية كافية ونوعية جيدة تجعل من الضروري وضع سياسة لتسيير الموارد من منظور تنمية مستديمة تأخذ في الحسبان انشغالات مختلف المتدخلين.

وتستهدف الاستراتيجية القطاعية تحسينا سريعا لاستفادة جميع السكان من الماء الشروب، مع منح الأولوية للفئات الأقل حظوظا. ويسعى الهدف على المدى الطويل إلى تزويد جميع القرى التي يتجاوز سكانها 500 نسمة بشبكة توصيل للماء الشروب، ورفع مستوى التزويد بواسطة التوصيلات إلى 85% في الوسط الحضري.[23]

**وتعتمد الاستراتيجية على الأولويتين التاليتين:**

1- إصلاح قطاع الماء وفي هذا الإطار سيتم القيام ب: مراجعة الإطار التنظيمي الذي يحكم الفرع، وذلك بغية تشجيع مزيد من إشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات وفي تمويل الاستثمارات، ومراجعة نظام تسعيرة الماء الشروب لتعكس بشكل أفضل تكلفتها الاقتصادية مع تمكين الاستفادة منها.

2-زيادة طاقات الإنتاج وتطوير شبكات توزيع الماء.

وفي الوسط القروي وشبه الحضري، يتمثل الهدف في زيادة عرض الماء الشروب انطلاقا من المبادئ الرئيسية التالية:

- ✓ التخصيص المعقلن للقروض(الانسجام مع سياسة الاستصلاح الترابي، ووضع في الحسبان الحاجيات الحقيقية والقدرات التنظيمية والمالية لدى المستخدمين).
- ✓ التسيير الشامل للمصادر المائية(الجوفية والسطحية).
- ✓ تكفل التجهيزات وعمليات التمويل من طرف التجمعات، وتشجيع المبادرات المحلية بغية الوصول إلى الاستقلالية المالية التامة في شبه قطاع المياه.

[23] – الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، يناير 2001، ص: 42

وبالنظر إلى هذه الأهداف، إلا أنها تظل أكثر عمومية في طرها، حيث لم يخصص حتى الآن برنامجا واضحا لتنفيذها، وتعميمها.

**سياسة استفادة الجميع من الخدمات الكهربائية:**

تتمحور سياسة الاستراتيجية في مجال الكهرباء، حول تقوية وتوسيع الشبكات الحضرية، وتطوير كهربة الريف. ويمر التموين بالكهرباء على وجه الخصوص بإعادة التنظيم الجاري للشركة الوطنية للماء والكهرباء (شومك)، وكذلك إعادة تنظيم مشاريع منظمة استثمار نهر السنغال، وإنشاء وكالة تطوير كهربة الريف على مستوى العالم الريفي.[24]

بالإضافة إلى هذه الأهداف المرسومة في الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر تم تبني مجموعة من الأهداف الأخرى منها ما يتعلق بتحفيز القطاع الخاص25، ومنها ما يتعلق بالإطار الاقتصادي الكلي. إلا أن هذه الأهداف في عمومها لم تمس المجال الريفي من الناحية التطبيقية، ذلك أن برنامج كهربة الريف مات قبل ولاته، كباقي المشاريع ذات النفع العام، والموجهة إلى المجتمع الريفي الذي يحتاج إلى مواقف أكثر تطلعية، للمساهمة في خلق تنمية محلية شاملة ومستديمة في العالم القروي.

**ثالثا: القطاع الزراعي ودوره في التنمية القروية**

تعتبر الزراعة، نشاطا تقليديا في موريتانيا عموما، شديد التأثر بالتقلبات المناخية، وخصوصا المائية منها، ويتمركز هذا النشاط في شرقي، وجنوب شرقي البلاد، وعلى طول نهر السنغال، ويتزايد سكان موريتانيا بشكل سريع، ويستقرون أكثر فأكثر، ويفضلون المناطق الحضرية على المناطق الريفية[26]. إذ لم يعد الرحل يشكلون اليوم سوى أقل 5% من مجموع السكان[27]. ويشكل مظهر تزايد نسبة النساء في المناطق الريفية، بسبب هجرات الرجال، بحثا عن العمل في المدن، وكذلك فتوة بنية

[24] – الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، يناير 2001، ص: 42

[25] ــ الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، يناير 2001، ص: 45

[26] الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة التنمية الريفية: الحالة الراهنة للقطاع الفلاحي، ابريل 2007، ص: 14.

[27] ــ المكتب الوطني للإحصاء، الدليل السنوي للإحصاء 2007، ص: 21

أعمار السكان الريفيين(إذ يسيطر الأطفال دون سن 15 أي نسبة 46%) أهم مظاهر التطور الديمغرافي في المجال القروي لذا فإن المناطق الريفية يقطنها أكثر فأكثر الأطفال والنساء. وتطرح على أصحاب القرار اتخاذ إجراءات عاجلة في مجال إعداد المجال الذي يركز في الجوهر على بلورة سياسة توزيع عقلانية ومتوازنة للسكان والخيرات.[28] وعليه فإن انعكاسات تلك الاتجاهات الهيكلية على القطاع الزراعي ضخمة، وتطرح رهانات هامة على أصحاب القرار في عدة مستويات:

1- زيادة الإنتاج الزراعي لمواجهة الطلب المتزايد.

2- ملاءمة العرض الغذائي مع الحاجيات التي تمتاز بقوة تطور الطلب.

3- تطوير الأسواق من أجل دمج أفضل للقطاع الزراعي في الأسواق الحضرية.

4- الاعتراف بدور النساء المتزايد، وإنشاء خدمات دعم ملاءمة.

5- تلبية الحاجيات في مجال الخدمات الأساسية، الموجهة أساسا نحو الأطفال (التعليم، الصحة...).

لذلك أصبح النشاط الزراعي في موريتانيا يقسم إلى نظامين زراعيين هما:

**1- نظام الزراعة التقليدية**

عرفت موريتانيا الزراعة منذ زمن أنواعا من النشاطات الاقتصادية التقليدية(الرعي والزراعة)، بسبب وفرة النباتات واختلاف أنواعها، إضافة إلى وجود شبكة من المياه المهمة (نهر السنغال)، وانبساط السطح نسبيا (سهل شمامة). لكن الأوضاع المناخية التي سادت في الفترات الأخيرة، أدت إلى تدمير الغطاء النباتي.

وتُبين نتائج المسح الزراعي لدى الأسر والمستغلين الزراعيين(2002-2003) من خلال تطور المساحات الكلية المزروعة (بالحبوب) في الحملات الزراعية الخمس الأخيرة وجود انخفاض مطرد منذ الحملة الزراعية 1999-2000م في هذا المجال مع تسجيل انخفاض حاد سنة 2002-2003 م حيث لم يزرع سوى 109.218هكتارا (أي نسبة انخفاض قدرها 44% بالمقارنة مع سنة2001-

[28]- موسى كرزازي، الجغرافيا وإعداد التراب: قواسم وانشغالات مشتركة، مجلة جغرافية المغرب، السلسلة الجديدة، عدد 1-2، 24 فبراير 2008، ص: 8

2002 وهي مساحة لا تمثل سوى 25% فقط من المساحة القابلة للزراعة. وقد بلغ صافي إنتاج الحبوب 77.162 طنا، وهو ما يكفي لتغطية حوالي 16% من حاجات موريتانيا من الحبوب، ويقل هذا الإنتاج بكثير عن المعدل المسجل خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث كان الإنتاج يكفي لتغطية أقل قليلا من ثلث حاجات البلد.

ويوجد في موريتانيا أنظمة زراعية متعددة أهمها:

**أ- النظام المطري**

يمارسها السكان الأكثر استقرارا، وهي شديدة التأثر بنظام الأمطار، حيث تتفق فترة الحرث، بالنسبة لهذا النوع من الزراعة مع فترة التساقطات المطرية، إذ يتم البذر بعد التساقطات الأولى، ويطلق عليها محليا (زراعة اديريDiéri)، أي زراعة المناطق التي لا تصلها الفيضانات. وكانت في القديم المصدر الوحيد للحبوب في المنطقة، والنقص الباقي يتم سده عن طريق التبادل مع الدول المجاورة لمنطقة النهر السنغالي كمالي والسنغال.

**ب - نظام الزراعة خلق السدود وفي القيعان:**

وترتبط هي الأخرى كسابقتها، بكمية التساقطات المطرية السنوية، وتنتشر أساسا في ولاية غورغل وبالخصوص سد فم الكليته وعلى مصبي واد كاراكورا وواد الكرفة.

**ج- نظام زراعة انحسار الفيضانات الطبيعية**

وهي خاضعة للفيضانات السنوية لنهر السنغال، يمارسها السكان شبه المستقرين ويتواجد هذا النوع من الزراعات في سهل شمامة الفيضي المحاذي لنهر السنغال وبعض روافده.

وهي ذات مردودية أحسن من نظيرتها (المطرية)، وإن كنا لا نتوفر على معطيات إحصائية محددة لإنتاجيتها. وإنما الموجود هو بعض الإحصاءات التقديرية التي تدمج الشكلين معا (الفيضية والمطرية)، وذلك في عموم المنطقة التي تعرف هذا النوع من الزراعات، وأهم محاصيلها هي: الذرة بنوعيها البيضاء(Sorgho) والصفراء (Mais).

د - **النظام الواحاتي:** يوجد في المناطق الواحية ويعرف زراعة تحت النخيل.

**2 – نظام الزراعة المروية:**

والتي تمارس على ضفاف النهر، وتسيطر عليها زراعة الأرز (37.700هـ تم استصلاحها من ضمنها 20.000هـ تزرع سنويا). تتغير المردودية كثيرا في هذه الأنظمة الزراعية،[29] إلا أن متوسطها بالنسبة للحبوب 547كلغ/هـ بالنسبة لزراعة انحسار الفيضان، و4ط/هـ بالنسبة للزراعة المروية.

إن الزراعة التقليدية المعاشية، والتي تمثل أهم مصدر بالنسبة للفلاحين الصغار، تواجه علاوة على أخطار المناخ، مجموعة من العوائق أهمها:

(التأخر التكنولوجي، غياب البنى التحتية للتخزين والنقل، ضعف تنظيم الأسواق، تدهور الموارد البيئية، الآفات الزراعية...)، ويسبب استمرار هذه العوائق إلى تدهور الحياة المعيشية للسكان خصوصا أن الزراعة المروية مازالت في طور النشأة رغم القيام بها في أول تجربة سنة 1967. ومحاولة إدخال النظام الصناعي الفلاحي، والملازم لتدخل الدولة، والذي كان من نتائجه توثيق العلاقة بين الفلاحة والصناعة، وإحداث تغيير جدري لوظائف المجال الريفي بالخصوص، وعلى المنظر الزراعي، وأساليب الإنتاج والتشغيل والبنية العقارية.[30]، خصوصا في مجال الزراعة المروية.

يتمثل السؤال المطروح، في معرفة المكانة التي سيحتلها، أو يجب أن يحتلها القطاع الفلاحي، في هذه الظرفية الجديدة، وهل وبأية شروط يستطيع القطاع تقديم مساهمة معتبرة لرفع تلك التحديات الجديدة التي تتطلب مجهودات تشاركية على جميع المستويات؟

إن الأدوار الحاسمة التي تعود إلى القطاع الزراعي والريفي بشكل عام، يمكن تجميعها حسب محاور متعددة، خصوصا أن القطاع الريفي في الضفة اليمنى لنهر السنغال يعاني من التهميش المطلق، رغم المؤهلات الكبيرة التي تحتويها المنطقة، والمفارقات السائدة في ظل ذلك.

---

[29] وزارة التنمية الريفية، المسح لدى الأسر والمستغلين الزراعيين 2004

[30] – عبد الرفيع الش نتوف، الهجرة الدولية وأثرها على الوسط الحضري بالعرائش، دبلوم الدراسات العليا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، الرباط، 1998، ص: 52

**رابعا – مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي**

تجدر الإشارة إلى أن القطاع الأول(التنمية الحيوانية والزراعة)، هو في المقام الأول، واحد من القطاعات المعتبرة في الاقتصاد الموريتاني، ويضطلع بدور هام في اقتصاد البلد، وتمثل الأنشطة الريفية مصدر العمالة الأول على المستوى الوطني، إذ تشغل 53% من السكان النشطين، وساهم بحوالي 22% في الناتج الداخلي الخام سنة 2000،[31] ويندرج في إطار الاستراتيجيات الكفيلة بتثمين الطاقات التنموية الهامة، وأثرها المضاعف. وتمر تلك الاستراتيجيات عبر:

- ✓ زيادة وتثبيت وتنويع الإنتاج الزراعي.
- ✓ تكييف العرض مع الطلب الذي يتجه إلى الزيادة، وإلى التنوع نظرا إلى تغييرات نظم الاستهلاك
- ✓ تحسين إنتاجية عناصر الإنتاج.

**1- تثبيت السكان الريفيين**

يلعب نمو القطاع الزراعي، دورا أوليا في التوزيع الجغرافي للسكان، وحسب المسوحات التي أنجزت في البلاد[32]، لوحظ أن هجرة سكان الريف إلى المدينة، تعود إلى تدهور ظروف المعاش في الوسط الريفي أكثر منها في المدن، وبعبارة أخرى، فإن تحسين النمو النسبي للقطاع الزراعي، من حيث التبادل الداخلي، قد يكون له أثر كبير على تخفيف التحضر. كما قد يكون له انعكاس غير مباشر على تنشيط المراكز الحضرية الانتقالية والمراكز الريفية التي تتطلب الخدمات المغرية، وأخيرا قد يحول دون ظاهرة شيخوخة سكان الريف. لذلك من المعول عليه الآن أكثر هو القطاع الزراعي في موريتانيا رغم التحديات الكبيرة التي تواجهه.

---

[31]ـــ وزارة الاقتصاد والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، التقرير الوطني حول التنمية البشرية والفقر في موريتانيا 2002، ص: 19

[32]ـــ المسح الدائم حول الظروف المعيشية للسكان سنوات: 1996، 2000، 2004

## 2- تحسين الأمن الغذائي

تبرز ملاحظة الأمن الغذائي في البلاد، تحسنا هاما، للحالة العامة في المناطق الريفية، غير أن المعدلات الوطنية، تحجب فوارق كبيرة على المستوى الجغرافي وعلى الصعيد الاجتماعي. ذلك أن الأطفال في الريف الموريتاني هم الأكثر هشاشة عموما، حيث يعانون مستويات سوء التغذية، والمرضية، ونسبة وفيات خطيرة، حسب تصنيف منظمة الصحة العالمية[33]. وتعود هذه الوضعية أولا:

إلى نقص عرض المنتجات الغذائية، الذي يقع في مستويات دون حاجيات البلاد ككل. والذي يصل إلى حوالي 30% بالنسبة للحبوب في السنة المناسبة، وقد يسقط إلى مستويات أقل بكثير كما وقع سنة 2004-2005 الذي هبط إلى 13% فقط[34]. وتشكل اللحوم الحمراء، القطاع الوحيد الذي يحقق الاكتفاء الذاتي في موريتانيا عموما. وتجدر الإشارة إلى أن الريفيين -وإن كان معظمهم مزارعين- يتعين عليهم شراء نسبة كبيرة من المنتجات الغذائية، والمواد الاستهلاكية الأخرى التي يحتاجونها، وفي وادي نهر السنغال يقارب الاستهلاك الذاتي 10%فقط من القيمة الإجمالي لاستهلاك الأسر الريفية[35]. ويتميز مستوى الإنتاج، بارتباطه الشديد بالظروف المناخية، وبتأثره بالآفات الزراعية، الناجمة عن الحشرات، والتغيرات الفصلية للأسعار، وهو ما ينعكس على قدرة المزارعين، خاصة فيما يتعلق بالاكتفاء الذاتي، وتلبية الحاجيات الغذائية[36]. ونجم عن ما سبق، أن وضعية الأمن الغذائي في البلد عامة، يمكن أن توصف بالضعيفة والشديدة الارتباط بالمساعدات الغذائية التي تمثل 10% من مجموع المساعدة في مجال التنمية المقدمة للبلد.[37]

إن التحدي بالنسبة للقطاع الزراعي، هو الحد من هذا الضعف الحاصل اليوم، وفي المستقبل. ذلك أن الطلب الغذائي يزداد بشكل كبير، بسبب تزايد وازدياد الدخل والتنوع الجغرافي للسكان، من

---

[33]ـــ ورقة حول الصحة في موريتانيا 2006

[34]- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير حول تقدم تنفيذ الأهداف التنموية في موريتانيا، 2005 ، ص: 59

[35]- البنك الدولي، تقييم الفقر في موريتانيا، 1994.

[36]- وزارة التنمية الريفية : الطاولة المستديرة حول تطوير الزراعة المروية في موريتانيا ' انواكشوط، مايو 1993، ص:3

[37]ـــ ورقة حول المسح الدائم لظروف الأسر المعيشية في موريتانيا 2004، ص: 6

هنا يشكل ازدياد الطلب، فرصة للقطاع الزراعي، ولكن شريطة أن يتم وضع القطاع في حال تمكنه من التقدم، ليستجيب للحاجيات المعبر عنها من خلال هذا الطلب. وبعبارة أخرى، فإن هناك خطرا كبيرا في أن تتم تلبية هذه الحاجيات عبر الاستيراد المدعوم غالبا بشكل كبير (الأرز، القمح،...) التي تمثل حوالي 30% من إجمالي مستوردات البلاد. وهو ما قد يؤدي إلى نتائج تسيء إلى الخطط الاقتصادية والاجتماعية والترابية، رغم أن الأراضي الزراعية القابلة للري من وادي النهر السنغالي مباشرة تبلغ 137.000 ألف هكتار، لو استغل منها 80 ألف هكتار لحصل الأمن الغذائي للبلاد الموريتانية عامة.[38] وانعكس ذلك على الساكنة القروية الضعيفة هناك، وساهم بشكل كبير في إحداث تنمية محلية.

**خامسا: دور القطاع الزراعي ومساهمته في التنمية المستدامة**

يعد موضوع التنمية المستدامة، من أكثر الموضوعات التي استأثرت باهتمام الباحثين والمنظمات الدولية ورجال السياسة في الربع الأخير من القرن العشرين، حيث أصبح الحديث عن التنمية المستدامة مقرونا بالبيئة، باعتبارها أساس الثروة الطبيعية, علاوة على تأثيرها على المحيط الطبيعي للإنسان، ونظرا لتعرض البيئة لاختلالات ناجمة عن التعامل غير العقلاني للإنسان معها[39].

وهكذا، أصبح مفهوم التنمية المستدامة يعرف بكونه "التنمية التي تلبي متطلبات الجيل الحالي, دونما الإضرار بحاجيات الأجيال الصاعدة"[40].

ويراها محمد الأسعد بأنها "الاستغلال الأمثل للمواد في المكان والزمان بهدف تحسين نوعية الحياة وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[41].

---

[38]ـــ الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المركز الموريتاني لتحليل السياسات، عناصر تحليل النمو الاقتصادي في موريتانيا، أغسطس 2005، ص: 29

39 - محمد الأسعد: "البيئة والتنمية القروية المستديمة بالمغرب"، مطبعة دار القرويين، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، (1999)، ص 15.

40 - الرأي، جريدة أسبوعية، عدد 254، 9-15 أبريل، (1999)، ص 12.

ومن هنا يمكن القول إن التنمية المستدامة، هي التي تسعى إلى تلبية الحاجيات الراهنة للسكان، دون مصادرة إمكانية أجيال مقبلة في تغطية حاجياتها الأساسية بدورها, وهو ما يعني ضرورة التوفيق بين المصالح, فالموارد الطبيعية المتاحة حاليا ليست ملكا للجيل الحاضر, وإنما هي ملك للأجيال الحالية والأجيال القادمة أيضا، فالمفهوم الحقيقي للتنمية المستدامة يرتكز أساسا على مدى استثمار كل الموارد التي يتوفر عليها المجتمع، استثمارا يعود بالنفع اقتصاديا واجتماعيا على كل فرد من أفراده، وهي عملية تطورية، ترمي إلى استغلال الموارد، وتوجيه الاستثمارات والقوانين والتقنيات بكيفية منسجمة، تقوي القدرة على تلبية حاجيات السكان في الحاضر والمستقبل. وفي هذا المضمار, يبدو أن ترشيد الاستثمار والاستهلاك، أضحى أمرا ضروريا في الوقت الراهن، من أجل تحقيق إنماء اقتصادي واجتماعي ملموس, فالمشكلة لا تكمن فقط في العجز المالي والتكنولوجي فحسب، وفي ندرة المواد الأولية، أو قلة الموارد البشرية، بل إنها متصلة أساسا بانعدام الكفاءة في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي، وفي أساليب استخدام الموارد الموجودة ،واستثمارها في برامج تنموية تساهم في الرفع من الفائض الاقتصادي الاحتمالي الذي يجري امتصاصه[42].

وما يزال نمو القطاع الزراعي في موريتانيا هشا نظرا لتبعيته للتغيرات المناخية من جهة، ولضعف السيطرة على عوامل الإنتاج من جهة أخرى.[43] وقد بلغت مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الخام زهاء 20% في المتوسط سنويا خلال الفترة 1990-2000 إلا أن هذه المساهمة انخفضت سنتي 2002 و2003 لتبلغ 18,5% وفي ميدان العمالة وتوزيع الدخل، فإن القطاع الريفي يشغل أكثر من 64% من اليد العاملة الوطنية ثلاثة أرباعهم في شبه قطاع الزراعة وربعهم الباقي في شبه قطاع التنمية الحيوانية. ورغم هذه الوضعية، فإن الوسط الريفي يبقى متميزا بارتفاع نسبة نقص

41 - محمد الأسعد: "معوقات التنمية المحلية المستديمة بالجماعات القروية بالمغرب دراسة في الجغرافية السياسية"، البيئة والتنمية القروية المستديمة بالمغرب نماذج في جغرافية الأنظمة الريفية, مطبعة القرويين, الطبعة الأولى (1999)، ص 149.

42 - عبد السلام فراعي، عبد السلام فراعي: "التنمية المحلية, دوافعها وأقطابها"، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، مجلة القانون والاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس، العدد 9، (1993) ص 50.

43 المركز الوطني للبحث الزراعي: التقرير السنوي 1995 ص : 20

الاستخدام الذي يطال أكثر من 50% من السكان المشغولين. وما تزال مساهمة القطاع في التجارة الخارجية سلبية جدا نظرا لكبر حجم الواردات ولشبه انعدام الصادرات التي تقتصر على منتجات الخضار والماشية الحية التي يبقى عددها مجهولا في غياب المتابعة، وذلك رغم وضع إستراتيجية في هذا المجال سنة 2001 تستهدف الاستفادة من الميزات التي تتيحها العولمة من خلال ترقية القطاع الخاص وتنمية الصادرات.

ورغم التطور المسجل خلال الفترة (2000-2004) و(2005-2009) في مستويات التخفيف من الفقر في الريف الموريتاني، يبقى الفقر ظاهرة ريفية. إذ أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت عتبة الفقر والمحددة ب(94.600أوقية/سنويا، تبلغ 60% في الوسط الريفي، مقابل 28% في الوسط الحضري، ويضم الوسط الريفي وحده 75% من الفقراء في البلاد، و80%من أشد السكان فقرا (في سنة 2004 فإن 64% من أعضاء الأسر التي يعيلها مزارع مستقل تعيش تحت عتبة الفقر).[44]

إن هذا الانتشار الكبير للفقر في العالم الريفي، مرتبط بضعف تنوع مصادر الدخل، وبالعوائق التي تواجه الزراعة، والتنمية الحيوانية، اللتين هما المصدران الرئيسيان للعمل في الوسط الريفي. غير أن الفقر في الوسط الريفي، لا يتحدد فقط في المظهر النقدي، ولكن أيضا، من عناصره ضعف رأس المال البشري، والنفاد إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.[45] كما يعتبر الفقر الريفي، عائقا في سبيل التنمية المحلية، وحاملا لمسببات عدم الاستقرار الاجتماعي. خصوصا:

- ✓ أن غالبية الفقراء يتمركزون في المناطق الريفية.
- ✓ أن الطبقات الاجتماعية الأكثر فقرا، تنفق الجزء الأكبر من ميزانية الأسرة في شراء المواد الغذائية الأساسية.
- ✓ أن هناك طاقات كامنة غير معبر عنها، لخلق فرص عمل في الوسط الريفي.
- ✓ أن التراث الثقافي، والتاريخي، يوجد في المناطق الريفية، ويشكل مصدر دخل محتمل.

[44] المسح الدائم حول الظروف المعيشية للأسر 2004

[45] ــ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في موريتانيا 2001، يناير 2001، ص: 15

✓ أن حماية البيئة والمناظر الطبيعية، تساهم في تحسين الظروف المعيشية.

وبالتالي يبقى القطاع الريفي حبيس السياسات الحكومية، في ظل غياب تام لبوادر تنمية محلية مستدامة تعمل على مراعاة حق الأجيال القادمة.

ويعتبر المزارعون والمنمون حماة وخازني الوسط الترابي، والمناظر الطبيعية والتاريخية للبلد، وقد أثر احتلال، واستغلال التربة، مضافا إلى التضاريس والهيدروغرافيا، في المناظر الطبيعية على مر التاريخ الموريتاني، وذلك في علاقة وثيقة مع الديمغرافيا. وأدى التنافس بين الأراضي الزراعية والرعوية والغابات، إلى تغيير المناظر الطبيعية منذ قديم الزمن. ويسير الآن المزارعون والمنمون الموريتانيون 20مليون/هـ (قرابة 20% من مساحة البلاد)[46] صالحة لمختلف الأنشطة الزراعية – الغابية –الرعوية. ومن ضمن هذا المخزون الأرضي هناك 500.000هـ صالحة للزراعة منها 137.000هـ على طول الضفة اليمنى لنهر السنغال، صالحة للري، و 4.339.000هـ تغطيها النباتات الخشبية و 15.161.000هـ من المراعي العشبية[47].

غير أن إعادة تنظيم تجرى منذ سبعينيات القرن الماضي، اتسمت بتحضر متسارع، تشكل تحديا للمخطط والمشرع.

✓ ظهور التجمعات الريفية على نطاق واسع.

✓ نمو الزراعات المروية في منطقة حوض النهر.

✓ تحول جذري في نظم الإنتاج الزراعي والرعوي، نتيجة استمرار العوامل المناخية غير الملائمة، وباضطراد الجفاف.

---

[46]– المنظمة العربية للتنمية والزراعة: السياسة الزراعية في عقد الثمانينات في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الخرطوم1994، ص:89

[47]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مجموعة خبراء الجدوى الفنية والاقتصادية لإقامة مشروع مزارع... مرجع سبق ذكره، ص: 43

وهكذا انحسرت المساحات المخصصة للزراعة المطرية، وأصبحت الزراعات أكثر عشوائية من ذي قبل، إذ تتم ممارستها أساسا في القيعان التي تستفيد من منسوب إضافي من مياه المستنقعات، وتحافظ أكثر نتيجة بنيتها الثقيلة على الرطوبة. لكن معظم هذه المنخفضات، يتعرض لزحف الرمال بشكل مستمر.

ويتم الآن التوجه أكثر فأكثر نحو الزراعات المروية، التي تتطلب إدخال تقنيات حديثة، واستثمارات، ووسائل إنتاج، وتسيير، ليست في متناول الفلاح الصغير في الضفة اليمنى لنهر السنغال.

إن الضغط البشري والحيواني على المصادر الطبيعية، الذي أصبح يتمركز في منطقة الجنوب، بسبب تدهور البيئة في الشمال.[48] أصبح يزيد منه تحضر غالبية المنمين الرحل. ونتيجة لذلك فمن المناسب التفكير في تنمية القطاع الزراعي، ضمن أفق تنمية مستديمة، وهو ما يجب أن يأخذ في الحسبان ندرة المصادر الطبيعية (الماء، والتربة) والمحافظة عليها وحماية البيئة خصوصا في الضفة اليمنى لنهر السنغال التي تعتبر بنكا طبيعيا لها.

إن هذه المقاربات ضرورية، خاصة أن البلد يواجه أخطارا طبيعية متزايدة، ناجمة عن تغير المناخ، فالوضعية المعقدة للنظام العقاري، والتباين الكبير في تملك الأراضي ينعكس على الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية بالأرياف، والمدن، مما يؤدي إلى خلق عدم توازن بين المدن والبوادي من جهة، وداخلهما من جهة ثانية، وهذا ما يعرقل بالتالي التنمية الشمولية، ويتطلب مراجعة شاملة للبنيات العقارية.49 ومدى انعكاس ذلك على قطاع زراعي ما زال شقه الأكبر يعتمد على زراعة معاشية تقليدية.

---

[48]– المنظمة العربية للتنمية والزراعة : مشروع إنتاج الألبان بروصو " موريتانيا " الخرطوم 1985، ص: 36

[49]– موسى كرزازي، النظام العقاري للأراضي بالبوادي المغربية ودورهما في عرقلة التنمية بالأرياف، وانعكاسهما على المدن، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 10 حول تطور العلاقات بين البوادي والأرياف في المغرب العربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1988، ص: 87

كما يجدر التذكير بأن تخلي الدولة عن نشاطات تسويق وإنتاج المواد الزراعية، لم يحضره، بل واكبه تغيير تنظيم القطاع الخاص، بديلا منظما بشكل كاف لمواجهة بعض المسؤوليات، أو الأعباء المترتبة عليه، الشيء الذي أدى إلى هشاشة متزايدة للقطاع من حيث أسعار ومنافسة المواد المستوردة، التي تستفيد من الدعم في أغلب الأوقات

## خاتمة:

إن الملاحظة العامة في موريتانيا، تبرز تراجع الأنشطة الريفية، الناتج عن تطور ظاهرة الهجرة الريفية، حيث ينشئ فائضا من اليد العاملة، لا تستوعبه القطاعات العصرية، الشيء الذي يسبب توترات اجتماعية تتجسد في البطالة، والعمل غير المصنف، والهجرات الدولية. ويمكن أن يلاحظ انعكاس آخر محتمل لتدهور الأجور النسبية، في كون المنتجين الزراعيين يتقاطعون أكثر فأكثر داخل نشاطات قوتية مسيطرة في الريف الموريتاني، وينتج عن ذلك فرق متزايد بين المناطق الريفية، والحضرية. وإفقار نسبي لسكان الريف المعتمدين على الزراعة وتربية الماشية. وتوجد مشكلة معوقات العرض الزراعي للسوق الوطني، والدولي، ثم نقص المنشآت المينائية، والطرقية، وأخيرا نقص المصادر البشرية، والمؤسسية، للمشاركة من أجل التنمية المحلية الشاملة. وعلى المدى الطويل فإن غياب استراتيجيات تستهدف دمج أفضل للقطاع الزراعي، والرعوي، في السوق الوطنية،

والدولية، قد يحصر القطاع الريفي في دور هامشي وبالتالي الحد من دوره في التنمية المحلية المستدامة.

ويحتل القطاع الزراعي مكانة هامة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية اليومية بالريف الموريتاني، باعتباره مصدر الدخل الرئيسي لشريحة عريضة من السكان وقد ساهم بذلك في تنمية المجال الريفي الموريتاني وذلك في غياب أو ضعف باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي بإمكانها المساهمة في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية للريف الموريتاني، وفي تنويع مصادر الدخل لدى الفلاحين من جهة أخرى، ورغم هذه المكانة التي تحتلها هذه الأنشطة الزراعية فهي تعرف مجموعة من العوائق والصعوبات نذكر من بينها:

- قلة الأراضي الصالحة للزراعة؛
- ندرة الأراضي المروية أو القابلة للسقي؛
- هزالة التربة بسبب الانجرافات؛
- تقدم الجبهة المالحة،
- تعاقب سنوات الجفاف وقلة التساقطات المطرية
- تعقد البنية العقارية؛
- صغر الحيازات الفلاحية؛
- ضعف المكننة؛
- غياب التأطير والإرشاد؛
- ضعف التنسيق بين المجتمع الريفي والجهات المعنية

ولتنمية العالم القروي يجب التركيز على الأهداف التالية حسب المحاور الثلاثة التالية:

أــ **مقاربة مندمجة** لتنمية المناطق الريفية: تعتمد تلك المقاربة على سياسة تنموية قطاعية (الزراعة والتنمية الحيوانية) تأخذ في الحسبان السكان والمناطق الأكثر تعرضا للفقر وتكملها سياسات للبنى التحتية وإجراءات لتشجيع التنمية المحلية.

ب ــ سياسة تنمية حضرية تنشئ الطرق "البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية" الضرورية لجعل المراكز الحضرية تضطلع بدورها كأقطاب جهوية للتنمية، وتضمن الاندماج الاقتصادي للسكان الذين يعيشون في أطراف المدن.

ج ــ إجراءات أفقية لهيكلة الفاعلين الصغار وللدمج الأكثر شمولية وللنشاطات المدرة للدخل.

تعتمد تلك الإجراءات بشكل خاص على تطوير المؤسسات الصغيرة للقرض وتحسين نظام التكوين المهني، وإنجاز برامج ملائمة لمختلف قطاعات سوق الشغل[1].

من هذه المحاور الثلاثة وضعت استراتيجية التنمية الريفية التي ترتكز على:

1ــ **سياسة مندمجة للتنمية الريفية:** يمثل الريف 45% من العدد الإجمالي لسكان البلاد ويمركز 76% من السكان الفقراء ويعود استمرار مستوى عال من الفقروالفقر الشديد في الريف إلى ضعف ديناميكية القطاع الزراعي، وإلى النقص الكبير في البنى التحتية الاقتصادية وفي إمكانية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية، وشدة ضعف وتأثير هذا القطاع بالعوامل المناخية وبتقلبات أسعار الحبوب المحلية[1]، هذه الوضعية التي يواجهها القطاع الريفي تجعل من الضروري اليوم تنفيذ استراتيجية شاملة ومنسقة، تستهدف تخفيف الفقر الريفي، ولعل ذلك هو التوجه الرئيسي لهذه الاستراتيجية[1]، ويتمثل الهدف المرسوم لتخفيض الفقر الريفي بالنصف في أفق 2015 وتدارك تأخر المناطق الريفية في مجال البنى التحتية الأساسية، وتعتمد هذه الاستراتيجية المتبعة على الإنجاز المنسق واللامركزي لمجموعة من السياسات والبرامج التي تتمحور حول[1]:

أــ دفع أهم فروع الإنتاج الزراعي بواسطة إجراءات قطاعية مرتكزة حول الإطار الاقتصادي الكلي وملائمة للتنويع والإنتاج الزراعي الجيد النوعية من خلال تحسين الاستفادة من عناصر الإنتاج والخدمات الزراعية.

ب ــ تطوير البنى التحتية.

ج ــ إجراءات مؤسسية وتنظيمية للقطاع.

د ــ سياسة لحماية الموارد الطبيعية.

**2- سياسات تطوير الفروع:**

**أ- الزراعة المروية:**

إن تكوين فروع فعالة للزراعة المروية يشكل رهانا أساسيا بالنسبة لنمو البلاد الاقتصادي، وقد حددت الإستراتيجية المصادق عليها في إطار برنامج للتنمية المندمجة للزراعة المروية في موريتانيا(PDIAIM) اتجاهين أساسيين:[1]

- تشجيع التنوع نحو منتجات أكثر إدرارا للدخل.
- تحسين مردودية الأرز المحلي.

وسيظل هذان الاتجاهان يطبعان سياسة القطاع المروي.

ففي مجال التنويع سيتعلق الأمر ب:

- تشجيع التنوع نحو إنتاج وتصدير الخضروات والفواكه عبر القرض والإرشاد والتحسيس وتشجيع الاستثمار الخاص.
- تشجيع إنشاء وحدات التمويل الصناعي والحفظ التقليدي لمنتجات الخضروات.
- دعم تطوير زراعة الثمار عن طريق تعميم عينات تتلاءم مع الظروف المناخية.
- تطوير تقنيات الري (التقطير) المقتصدة للماء.

وفيما يخص تحسين مردودية فرع الأرز تتمثل الأنشطة المقررة فيه:

- إعادة تأهيل المنشآت المائية الزراعية وتوسيع المساحات الزراعية القائمة.
- وضع برنامج لتحسين نوعية الأرز يعتمد على تعميم العينات ذات المردود العالي والملائمة لحاجيات السوق وتوفيرها في الوقت المناسب.

- تخفيض التكاليف من خلال إجراءات تشجيعية للمدخلات ودعم تطور مقشرات الأرز الملائمة.

- دعم التسويق بواسطة منح مخصصات قرض وإنجاز البنى التحتية للتخزين قرب مناطق الإنتاج، ودعم التنظيم الذاتي للمنتجين.

- دعم التعاونيات ذات الوضعية الصعبة بغية دمجها في القرض المصنف.

- دعم فعالية القرض الزراعي وتوسيع مجال نشاطه ليشمل مجمل الفرع، وكذا زراعات التنويع.

- توطيد المكاسب المحققة في المجال العقاري وتعميم نشاطات مكتب الشؤون العقارية حتى يشمل منطقة النهر بكامله.

- دعم المنظمات المهنية الاجتماعية في مجال التسيير والصيانة.

- وضع برنامج لمكافحة الآفات الزراعية .

**ب- التنمية الحيوانية:**

تسيطر التنمية الحيوانية بشكل واسع على القطاع الريفي إذ تمثل وحدها قرابة 80% من الإنتاج الزراعي وتساهم بنسبة 8% من الناتج الداخلي الخام[1].

ويعتبر قطاع التنمية الحيوانية ضعيف الاندماج في الاقتصاد والهيكلة، وتتمثل أهم العوائق التي يواجهها هذا القطاع في المنطقة:

- ضعف المستوى العام للبنى التحتية الخدماتية (الصحة الحيوانية، المياه الرعوية، البحث والإرشاد).

- غياب نظم ناجعة لجمع وتحويل المنتجات الجزئية وخاصة اللبن.

- غياب أي تنظيم في مجال تسيير المجالات الرعوية ومجالات الانتجاع.

ولهذه الأسباب يجب:

- تحسين إنتاجية الماشية.

-عصرنة أشكال الجمع والتسويق.

- تشجيع اندماج التنمية الحيوانية والزراعة.

- إدماج أنماط جديدة لتسيير المساحات الرعوية ومساحة الانتجاع أكثر احتراما للبيئة.

* إنجاز برنامج لتطوير المياه الرعوية يرتكز على مضاعفة عدد الآبار الرعوية وعلى تنظيم وصيانة البرك المائية.

* دعم الصحة الحيوانية من خلال برامج تطعيم وتطوير حدائق رعوية على امتداد طرق الانتجاع وتشجيع الاستثمار الخاص وإقامة البيطريين في المناطق الرعوية.

* تشجيع تطور فرع اللحوم الحمراء عبر التنمية المنظمة للمذابح وتشجيع نظم الحفظ وتطبيق معايير الصحة والنظافة في المذابح وحولها.

* دعم تطور فرعي لجمع وتحويل اللبن وتقريبه من مراكز التموين الكبيرة من خلال إجراءات تشجيعية للتموين المنتظم بالعلف وخاصة من المنتجات الفرعية للزراعة المروية.

* وضع برنامج للبحث والإرشاد حول الأنواع المتكيفة الأكثر انتجاعا.

* إنجاز دراسات اقتصادية وبيئية حول فرع الجلود.

**المراجع والمصادر**


1. الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المكتب الوطني للإحصاء، الإحصاء العام للسكان والمساكن 2013، أغسطس 2014.
2. الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة التنمية الريفية: الحالة الراهنة للقطاع الفلاحي، ابريل 2007.
3. الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المركز الموريتاني لتحليل السياسات، عناصر تحليل النمو الاقتصادي في موريتانيا، أغسطس 2005.
4. الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المكتب الوطني للإحصاء، الدليل السنوي للإحصاء 2007.
5. الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة الصحة؛ ورقة حول الصحة في موريتانيا 2006.
6. الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، يناير 2001.

7. الجمهورية الإسلامية الموريتانية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير حول تقدم تنفيذ الأهداف التنموية في موريتانيا، 2005.
8. الجمهورية الإسلامية الموريتانية، ورقة حول المسح الدائم لظروف الأسر المعيشية في موريتانيا 2004.
9. الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة الاقتصاد والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، التقرير الوطني حول التنمية البشرية والفقر في موريتانيا 2002.
10. الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة الاقتصاد والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة 2000. الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة التنمية الريفية، المسح لدى الأسر والمستغلين الزراعيين 2004
11. المسح الدائم حول الظروف المعيشية للسكان سنوات: 1996، 2000، 2004.
12. الجمهورية الإسلامية الموريتانية، البنك الدولي، تقييم الفقر في موريتانيا، 1994.
13. وزارة التنمية الريفية : الطاولة المستديرة حول تطوير الزراعة المروية في موريتانيا، نواكشوط، مايو 1993.
14. المنظمة العربية للتنمية والزراعة: السياسة الزراعية في عقد الثمانينات في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الخرطوم1994.
15. المنظمة العربية للتنمية والزراعة : مشروع إنتاج الألبان بروصو " موريتانيا " الخرطوم 1985.
16. موسى كرزازي، الجغرافيا وإعداد التراب: قواسم وانشغالات مشتركة، مجلة جغرافية المغرب، السلسلة الجديدة، عدد 1-2، 24 فبراير 2008.
17. موسى كرزازي، النظام العقاري للأراضي بالبوادي المغربية ودورهما في عرقلة التنمية بالأرياف، وانعكاسهما على المدن، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 10 حول تطور العلاقات بين البوادي والأرياف في المغرب العربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1988.

18.محمد الأسعد: "البيئة والتنمية القروية المستديمة بالمغرب"، مطبعة دار القرويين، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، (1999).

19.محمد الأسعد: "معوقات التنمية المحلية المستديمة بالجماعات القروية بالمغرب دراسة في الجغرافية السياسية"، البيئة والتنمية القروية المستديمة بالمغرب نماذج في جغرافية الأنظمة الريفية, مطبعة القرويين, الطبعة الأولى (1999).

20.عبد الرفيع الشنتوف، الهجرة الدولية وأثرها على الوسط الحضري بالعرائش، دبلوم الدراسات العليا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، الرباط، 1998.

21.عبد السلام فراعي، عبد السلام فراعي: "التنمية المحلية, دوافعها وأقطابها"، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، مجلة القانون والاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس، العدد 9، (1993) المركز الوطني للبحث الزراعي: التقرير السنوي 1995

22. REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE, CADRE STRATEGIQUE DE LUTTE CONTRE LA PAUVRETE, JANVIER 2001